التفاوت في توزيع الدخل كعامل لعدم تحقيق السّلم الاجتماعي في دول الجنوب

أ/د. سليمان ملوكي . قسم العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ط/د. عيسى بوقرة . قسم العلوم السياسية . جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص باللغة العربية:

يستهدف البحث دراسة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والسلم الإجتماعي بحيث لا تزال صلات الترابط والعلاقات السببية ، بين التفاوتات الإقتصادية وانعدام السلم الاجتماعي تواصل إلهام العديد من الأبحاث ، ففي كثير من الأحيان ينحو هذا التحليل منحى الإيحاءات بأن التفاوتات الاجتماعية تقدّم (أسباب محقّة) تبرّر الاحتجاج ضد اللأوضاع المعيشية سواء اللامساواة العمودية التي تتعلق أساسا بتفاوت توزيع الثروة بين أفراد المجتمع أو اللامساواة الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحدّدة ثقافيا (جماعات عرقية، طوائف دينية...) وهذا ما نحاول إثباته في هذه الدراسة حول العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والسلم الاجتماعي في دول الجنوب ..

الكلمات المفتاحية : التفاوت في توزيع الدخل ; السلم الإجتماعي.

Résumé:

Cette recherché vise l'étude entre l'inégalité de la distribution des revenus et la paix sociale du moment que ces relation des cause à effet entre les disparités économiques et l'absence de la paix sociale Continuent à inspirer plusieurs recherches, Dans plusieurs cas tend à suggérer que les disparités sociales donnes des raisons qui justifient la protestation contre les conditions de vie, soit l'inégalité verticale qui touche la mauvaise répartition des revenues entre les membres de la société soit l'inégalité horizontale qui vise les différences dans la situation et l'atteinte des ressources entre les communautés ethnique, religieuse, …. c'est que nous essayons de prouver à travers cette étude dans la relation entre l'inégalité de la distribution des revenus et la paix sociale dans les pays du sud .

Les mots clés : l'inégalité de la distribution des revenus ,la paix sociale.

المقدمة :

إن السّلم الاجتماعي هو توفير الأمن والإستقرار داخل المجتمع بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا و أصبح من المفاهيم المتداولة حديثا على الساحة الدولية، كما يعتبر التفاوت في توزيع الدخل من القضايا التي تهم صناع السياسة والقرارات الاقتصادية لما له من تأثيرات مختلفة على ثلاثية المجتمع والدولة والاقتصاد .

ويعمد العديد من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين إلى تبرير انعدام السّلم الاجتماعي في غالب الأحيان إلى التفاوت في توزيع الدخل، بحيث أصبح الكفاح من أجل من أجل المساواة يحتل منزلة مركزية في التحريك الجماهيري الذي نشهده في عالمنا المعاصر،هذه التفاوتات التي باتت تهيكل العلاقة بين الدولة والمجتمع في دول الجنوب باعتبارها مصدر أساسي من مصادر عدم الاستقرار والمنبع الذي يغذي العنف وهذا ما أثبتته العديد من التجارب في دول الجنوب.

في حين لا تزال صلات الترابط بين التفاوتات في توزيع الدخل والنزاعات المسلّحة، والتمرّدات والاحتجاجات تقدم تفسيرات وبراهين سواء تعلق الأمر باللّامساواة العمودية (التي تتعلق بتفاوت الثروة بين الأفراد) أو اللّامساواة الأفقية التي تحيل إلى الفروق بين المجموعات أو الجماعات المحدّدة ثقافيا (عرقية، إثنية، دينية...).

وتبرز أهمية الدراسة في أن معظم الدّراسات المكرّسة لدراسة العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل و السّلم الاجتماعي لا تهتم بالتفاوتات العمودية بقدر اهتمامها بالتفاوتات الأفقية ولهذا تعتبر هذه الأخيرة من أضعف الحلقات البحثية التي لم تحظ بدراسة وافية في الوطن العربي، بناء عليه ستحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية، **كيف يؤثر التفاوت في توزيع الدخل على السلم الاجتماعي في دول الجنوب ؟**

وتعد الاقترابات النظرية جزءا لا يتجزأ من الدراسة، ولا يقوم البحث من دونها، إذ تم توظيف مجموعة من الاقترابات بغية دراسة الموضوع وتقديم الإجابات عن الأسئلة السابقة، وقد استعانت الدراسة بالمدخل الاتصالي بتفسيره لغياب قنوات الاتصال الرسمية والتي تدفع بالجماهير بالبحث عن بدائل وفي مقدمتها الشارع للتعبير عن نفسها ومطالبها، واقتراب الدولة والمجتمع والذي يكشف لنا طبيعة العلاقة بين الدولة بجميع أجهزتها والتكوينات الخاصة بالمجتمع من حيث تحديد أنماط الضعف والقوة في هذه العلاقة ومدى التفاعل المتبادل الذي يكون بينهما.والاقتراب الوظيفي الذي يفسر تضاؤل قدرة السلطة التنفيذية على الإستجابة وعدم فاعلية المؤسسات التمثيلية بخصوص تجميع المصالح والتعبير عنها، وسيكون ذلك بالتعرض إلى:

أولا:التفاوت في توزيع الدخل في والسلم الاجتماعي سؤال في سياق دول الجنوب .

1 – التفاوت في توزيع الدخل بين إشكالية المفهوم وتعدد الأبعاد

2 – معنى السلم الاجتماعي ومقوماته.

ثانيا:مواقف النظم السياسية من التفاوت في توزيع الدخل.

ثالثا:التفاوت في توزيع الدخل و السلم الاجتماعي في دول الجنوب بين المقومات والمعوقات.

أولا:التفاوت في توزيع الدخل والسّلم الإجتماعي سؤال في سياق دول الجنوب

إن فهم العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والسلم الاجتماعي يتطلب أولا توفير إطار نظري يسهم في فهم صلات الترابط والعلاقات السببية والتأثيرات التي تتضمنها هذه العلاقة، من خلال فحص معنى التفاوت في توزيع الدخل والوقوف عند مؤشراته ومعرفة التفاوت بين من ومن؟ والتفاوت في ماذا؟ من جهة وتحديد مفهوم السلم الاجتماعي ومقوماته من جهة أخر.

1 – التفاوت في توزيع الدخل بين إشكالية المفهوم وتعدد الأبعاد:

إن كان السلطة هي ممارسة القوة وفقا للقانون، يمكننا أن نسأل بشكل معقول ما هو ذلك الشيء الخاص بالقانون؟ وكما رأينا قد يسرع أتباع هوبس للتأكيد أن البديل هو العنف والفوضى، وتقريبا، إن أي قانون هو أفضل من عدم وجود قانون البتة، على أي حال ينزع العديد من الناس لربط القانون ليس بالنظام فحسب، ولكن بالعدالة أيضا، بالنسبة للعديد ينبغي أن يكون للقانون بعد أخلاقي كي يكون مقبولا، إذ ينبغي على النظام الذي يطبقه القانون ان يكون ذا صبغة أخلاقية يمكن الدفاع عنها، عندها، ما الذي يميز مثل ذلك المجتمع العادل، ويمثل هذا السؤال أحد أقدم الأسئلة في النظرية السياسية1، فبالعودة إلى أعمال **أرسطو Aristote** فقد قسم العدالة إلى بمعنى الإنصاف في توزيع حصص الأفراد إلى شكلين عدالة التوزيع وعدالة التصحيح، والحصة المنصفة التي يحصل عليها شخص ما لا تكون بالضرورة حصة متساوية مع الغير، فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الأشخاص. واذا لم يكونوا متساوين فمن العدل ألّا تتساوى حصصهم. وقد كتب أرسطو في كتاب الأخلاق النيقوماخية" :إن أصل النزاعات هو في حصول تساوين على أشياء غير متساوية، وفي حصول غير متساوين على أشياء متساوية2.

كما يرى **جون رولز John Rawls** أنه إذا اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية ، فحدد العدالة بأنها الطريقة التي التي توزّع فيها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظّم تقاسم الفضائل الناتجة عن التعاون الاجتماعي، ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة، فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف، مع ضرورة التوافق " على حصص توزيعية سليمة"، إن مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي ستختار من الناس في مجتمع ما، حيث تُلْتَزَم العدالة وأحوالها3.

وهناك مجموعة من المفاهيم تستخدم للإشارة إلى ظاهرة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات وقطاعات وأقاليم المجتمع الواحد ومن هذه المفاهيم :أزمة التوزيع، والحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وعدم العدالة الاجتماعية، والحرمان النسبي، عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتنبع أهمية العملية التوزيعية من عدة اعتبارات :فهي وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلاً أساسياً لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضاً جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريساً لقيم معينة على حساب قيم أخرى، وتتضمن عملية التخصيص معنى حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية معينة من قيم يمتلكونها، أو حرمانهم من الحصول على بعض القيم التي يرغبون في

امتلاكها، تمكين فئات أخرى من الحصول على قيم لم تكن تمتلكها من قبل مقابل حرمان الآخرين من هذه القيم والمزايا4.

إن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في جل العالم المتقدم والمتخلف على السواء وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة، ونعني بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث توجد فئة قليلة تحصل على أعلى نسبة من الدخل بينما غالبية فئات المجتمع تحصل على أقل نسبة من الدخل القومي، وهذه هي الصورة المتطرفة لتوزيع الدخل5، والمقصود بالتفاوت في توزيع الدخل هو أن الثروات الوطنية يجب أن تسهم في رفع مستوى أفراد المجتمع، وتشعرهم بأن الثروة الوطنية بجميع أشكالها، لا تعود لفئة أو جزء من المجتمع وإنما لجميع أفراد المجتمع، وفي هذا الشأن يجب أن تتصف السلطة السياسية في اي مجتمع بتحقيق الاستقرار بالقدرة التوزيعية (**Destrubution Capability**) أي القدرة على توزيع الموارد (السلع والخدمات والوظائف) على الأفراد والجماعات والأقاليم بشكل يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وبصورة متساوية، إن القدرة التوزيعية جاءت من خلال تطور وظائف السلطة السياسية من مجرد ممارسة النظام الاجتماعي إلى أداة منظمة للمجتمع مما يساعد على تنظيم المجتمع واستقراره6.

وفي حالة وجود مشكلة " التفاوت في توزيع الدخل" فإن ذلك يعني أن هناك خللا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، ويظهر هذا الخلل في صورة فجوة بين المطالب التوزيعية من جانب، وقدرة النظام على الاستجابة لها من جانب آخر، ويأتي هذا الخلل من مصدرين7:

- النقص بين مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية، أي في القيم المتنازع عليها بين أفراد المجتمع، وهنا تأتي أهمية التنمية الاقتصادية.
- عدم العدالة في توزيع الثروة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع، نظرا لعدم كفاءة السياسة التوزيعية وانحيازها لصالح فئات دون أخرى، وهنا نصبح أمام حاجة ماسة إلى إعادة النظر في أسس التوزيع.

وهناك عدة مؤشرات لعدم العدالة التوزيعية منها8:

- درجة التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل، ويقصد به نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي
- درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل، ويقصد به توزيع الدخل بين الأفراد والأسر، بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقاً لمستوى متوسط دخل الفرد الأسرة
- درجة التفاوت في توزيع الثروات في المجتمع (ملكية الأرض والعقارات...الخ.
- درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الحضر والريف
- درجة التفاوت في توزيع الخدمات الأساسية بين مناطق الدولة المختلفة.
- خط الفقر المطلق، وهو الحد الأدنى اللائق من الحاجات الأساسية الثلاث :الغذاء والكساء والمسكن وبالتالي فهو نسبي، يختلف من مجتمع إلى آخر، طبقاً لظروفه وحدود إمكانياته.

وبعد التطرق إلى مفهوم التفاوت في توزيع الدخل ومصادره ومؤشرات ولأغراض علمية من المفيد أي نقاش يتعلق بالتفاوت بطرح سؤال التفاوت بين من ومن ؟

قد يكون المجتمع متجانسا من الزاوية الاجتماعية – الثقافية إلى حد كاف، وتكون الاختلافات الوحيدة المهمة فيه، هي بين ذوي مستويات الدخل المختلفة، لكن كثير من المجتمعات إن لم يكن معظمها تنقسم أيضا إلى أسس عرقية أو دينية أو طائفية أو جهوية، إذ أن إدارة هذه الإنقسامات والسعي إلى تخفيفها عن طريق التوزيع العادل للدخل يساهم في تحيقيق الإستقرار والأمن.

2 – معنى السلم الاجتماعي ومقوماته.

يعتبر السلم الاجتماعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس توثيق العلاقات الداخلية، بين أفراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته وفئاته مهما تنوعت دينياً وثقافياً وعرقياً وسياسياً، لتقوم هذه العلاقات على أسس متينة من التواد والترابط والتعاضد والانسجام والهدوء والاستقرار، ويسود جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع وقطاعاته المتنوعة وأفراده، وتنحسر مظاهر النزاع والخصومة والتوترات الاجتماعية المختلفة، ويقل الاحتكام إلى العنف في التعاملات الداخلية وحل الخلافات.

وقد يكون الحديث عن السلم أو الحرب على صعيد المجتمع بمجتمعات أخرى، أو يكون على المستوى الداخلي للمجتمع والعلاقة القائمة بين أجزائه وفئاته، وحديثنا عن السلم الاجتماعي نقصد به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، إن من أهم المقاييس الأساسية لتقوية أي مجتمع تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه بينما اهتراؤها دلالة على سوء وتخلف9. في هذا الصدد يقول الأستاذ مالك ابن نبي أن أول عمل يؤديه مجتمع معين في طريق تغيير نفسه مشروط باكتمال شبكة العلاقات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقرر أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده،

والسلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف تفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية لحل النزاع، الإحساس القوي بالانتماء إلى لحمة المجتمع، وعصبيته بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهرية معتمدة فيه 10.

كما يعرف على أنه إشاعة ثقافة السلم وترويجه والتسامح والانفتاح على الآخر والاعتراف به (عن طريق ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الرأي الآخر)، وفهم المختلفين فيما بينهم وتجسير الهوة بين مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية، والإيمان بالتعددية الفكرية والسياسية والدينية، ودولة القانون والدستور، والتداول السلمي للسلطة، ورفض جميع أشكال العنف والتطرف في العقيدة والفكر والممارسات القمعية في المجتمع، والإيمان بمبدأ الحوار الديموقراطي الشفاف، وحرية الكلمة والتعبير، وتتبنى مبدأ الحوار المفتوح11.

ويتوفر السلم الاجتماعي عندما تكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع، وأنهم على ثقة بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم اتخاذها بشكل عادل، كما أن جوهر السلم

الاجتماعي هو عندما يكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع وأن القرارات يتم اتخاذها بشكل عادل حتى وإن لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، ولا يترتب عن السلم الاجتماعي إزالة الخلافات في المجتمع أو الحصول على توافق بين كافة الفئات، إنما يعني إدارة أفضل للمصالح والاحتياجات المتضاربة كي لا يعتقد المواطنون بأن عليهم اللجوء للعنف من أجل حماية حقوقهم12، وبالتالي يمكن تقسيم مستويات السلم الاجتماعي.

- مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع
- مستوى العلاقة بين المجموعات والشرائح التي تكون المجتمع
- مستوى العلاقة بين أفراد المجتمع

وعليه فالسلم الاجتماعي نقصد به حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والإنسجام ، داخل المجتمع وفي العلاقة بين شرائحه وأفراده من جهو والعلاقة بين الأفراد والدولة من جهة أخرى .

وللسلم الإجتماعي مقومات وأركان لا يتحقق إلا بتوفرها ويمكن تلخيص هذه المقومات في الشكل المبيّن أدناه:

الشكل رقم 01: مقومات السلم الاجتماعي

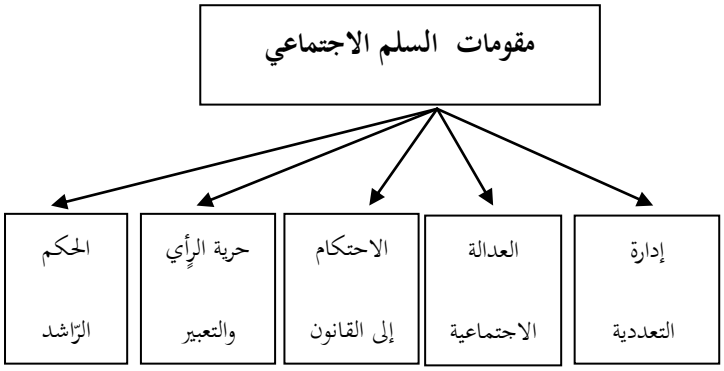

المصدر: من إعداد الباحث

ثانيا: مواقف النظم السياسية من أزمة التوزيع

إن مواقف النظم السياسية إزاء مصادر الأزمة التوزيعية تتنوع بين13:

نضم تركز على زيادة الانتاج كمدخل لحل الأزمة

نضم تركز على عدالة التوزيع

نضم تتجاهل المشكلة وتلجأ إلى أساليب القوة والإكراه لضبط المطالب التوزيعية التي تثيرها بعض فئات المجتمع.

وهكذا تظل أزمة التوزيع متمخضة عن تفاوت طبقي حاد د يكون من شأنه حسب رأي العديد من المفكرين والباحثين أن تهدد استقرار المجتمع، نظرا لما ينجم عنه من صراع طبقي، إذ أنه التصادم السياسي الناجم عن العامل الاقتصادي والذي يندلع عندما يتجه المحرومون إلى مصارعة الطبقة المتميزة، بغية انتزاع السلطة من أيديها،

وفي سبيل التخلص من الحرمان، وفي الوقت الذي يستميت فيه أفراد الطبقة المتميزة في الحفاظ على السلطة في قبضتهم كأداة لحماية امتيازاتهم في مواجهة أولئك الذين يتطلعون إلى النيل من هذه الامتيازات14.

قد فحصت معظم الدراسات التي ركزت على العلاقة بين عدم المساواة والصراعات كيفية ارتباط "عدم المساواة الرأسية" مثل عدم المساواة في الدخل بين الأفراد، أو عدم المساواة البسيطة بين الأغنياء والفقراء إلى الصراع. وجدوا عموما العلاقة قليلا،و قد أهملت أبعاد مجموعة من التفاوتات في هذه الدراسات، ومع ذلك، بعض الأدلة تشير إلى الآن أن التمييز وعدم المساواة بين جماعات محددة ثقافيا أو عدم المساواة الأفقية تجعل الصراعات أكثر احتمالا، لذلك فإن العديد من أعمال العلوم الاجتماعية المكرّسة للعلاقات أو للصلات بين اللاّمساواة ومظاهر تهديد السلم الاجتماعي، باللامساواة العمودية (التي تتعلق أساسا بتفاوتات الثروة بين الأفراد والبيوت) بقدر اهتمامها بالتفاوتات الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحدّدة ثقافيا (جماعا عرقية، طوائف دينية ...) والحصول عليها، ويمكن أن تكون طبيعة هذه التفاوتات الأفقية ذات طبائع شتّى ، ، يمكن إيجازها في الابعاد التالية: 15

- **الاقتصادية:** في ملكية الأصول والدخل والفرص المتاحة.
- **الاجتماعية** : في الحصول على الخدمات مثل التعليم والصحة والإسكان وفي التعليم والصحة النتائج.
- **السياسية:** في توزيع مجموعة من الفرص السياسية والسلطة، صوت سياسي والمشاركة.
- **الحالة الثقافية:** الاختلافات في الاعتراف و(بحكم الأمر الواقع) حالة الهرمي من مجموعات مختلفة "المعايير الثقافية والعادات والممارسات.

يمكن القول أن الاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن عدم العدالة التوزيعية وما يصاحبه من تفاوت اقتصادي واجتماعي يولد العنف ، وقد أكد أرسطو أن الظلم وعدم المساواة هو سبب الثورة، انتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه طبقة مسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة عملها هو سبب الثورة متى وعلى المستغلون حقيقة مستغليهم وقدرتهم على تغيير هذه الأوضاع16.

ومن الدراسات التي سارت في هذا الاتجاه نذكر منها17:

دراسة **رسيت** التي صدرت عام 1964، والتي أجراها على 48 دولة عول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأرض وعدم الاستقرار السياسي، وانتهى من خلالها إلى وجود علاقة طردية (إيجابية قوية بين الإثنين)، أي ا، الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع الأرض، شهدت أيضا درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والعكس صحيح، وكذلك استنتج تانز وميدلارسكي أن الحركات الثورية الناجمة خلال الفترة (1955-1960) وقعت في مجتمعات عرفت درجة عالية من عدم المساواة في ملكية الأرض.

أما دراسة **ميلر Miller** 1985 عن العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الحكومي والعنف السياسي في 56 دولة خلال فترتين مختلفتين (1957- 1967) و (1968-1977)، فقد انتهت إلى تأكيد العلاقة الطردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي، كما خلص ميدلارسكي من دراسته عن العلاقة بين الندرة وعدم المساواة من جانب والثورات الشعبية من جانب آخر، إلى أن احتمالات العنف الثوري تتزايد في

الدول التي تعاني ندرة الأراضي الزراعية وعدم المساواة في توزيعها، مع ملاحظة أن مشكلة عدم المساواة تتفاقم مع تزايد عدد السكان، ويضيف صاحب ذلك الرأي " إن عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية قد يؤدي إلى عدم مقدرة من رفع عليهم الظلم على إشباع حاجاتهم أو تحقيق أهدافهم، على نحو يهيئ لإصابتهم بالتوتر النفسي، ذلك التوتر الذي تزداد درجته نتيجة لشعور المحرومين بعدم المساواة، وذلك على اعتبار أن المساواة تمثل – في حد ذاتها– قيمة أساسية وحاجة ضرورية من حاجات الإنسان.

وانتهي إلى النتيجة نفسها **فاروق أحمد** في دراسته عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والتي طبقها على مصر وإيران، فأكد وجود علاقة طردية (إيجابية بينهما) لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان وضعف سيطرة النظم الحاكمة على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى، وقد صاغ النتيجة التي توصل إليها في الشكل التالي:

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي = اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي – الضبط الحكومي = ثورة

كما يرتبط **الفقر** بعلاقة طردية مع مستوى التفاوت في الدخل، لأنه كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة، زاد نصيب الفقراء من هذا الدخل، وانخفضت بذلك نسبة الفقر، وكان أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر أكبر، ففي دراسة للبنك الدولي حول تونس والسنغال، حيث افتراض أن استفادة الطبقات الفقيرة من النمو هي أكبر في تونس منها في السنغال، اتضح أن نمو الاقتصادين بمعدل سنوي قدره 2.5 أدّى إلى الفقر في تونس بمعدل سنوي يعادل 4.5 بالمائة، بينما في السنغال لم يزد الانخفاض السنوي في معدل الفقر على 2.3 بالمائة، وهذا يعني أن تقليل تفاوت الدخل في فترة ما سيؤدي إلى زيادة أثر النمو الاقتصادي في تقليل الفقر في الفترات اللاحقة18، ويرتبط الفقر بعلاقة عكسية مع مستوى الفساد والهدر، وهذه العلاقة تعبر عن نفسها عبر عدد من القنوات19:

أولا، بما أن الفساد وما يعنيه من هدر للموارد يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي الذي ينفع كل شرائح المجتمع، وإن بدرجات متفاوتة، فإن الفساد بتقليله لمعدلات النمو الاقتصادي ينعكس سلبا، خاصة على الفئات الفقيرة.

ثانيا، عندما يكون هناك نظام ضريبي تصاعدي، تتم بموجبه عملية إعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء، فإن وجود الفساد وما يعنيه من تهرب أصحاب النفوذ من دفع ضرائبهم يعمّق مستويات الفقر بحرمان الطبقة الفقيرة من هذه الضرائب.

ويتسبب الفساد بالمزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، وتؤدي إشاعة الفساد إلى تقليص فرص الفقراء في الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على "الدعم" المعروف المصدر، وفي هذا يقول بيتر آيغن " Peter Eigen" إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، أو يحول دون حلّها على الأقل،ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البِس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية20.

رابعا: التفاوت في توزيع الدخل والسلم الاجتماعي في دول الجنوب بين المقومات والمعوقات .

للربط بين جناحي البحث في هذا الجزء من الدراسة توزيع الدخل والسلم الاجتماعي نبدأ من تحذير الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري من حصول اضطرابات اجتماعية بسبب الفقر الذي سيؤدي بالفقير المهمش الذي لا يقوم المجتمع بوضع آليات وسياسات واضحة لتغيير حاله إلى ثورة "ثورة الجياع" خصوصا إذا كان في نفس هذا المجتمع متخمين يبذرون فيما لا يفيد ما قد يكون بالنسبة له موضوع حياة أو موت، يقول أبو ذر " عجبت لمن لا يوجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس بسيفه" .

فعامل عدم المساواة في الدخل يخل بالاستقرار، ويزيد من وتيرة وحدّة التقلبات التي تعتري الاقتصاد، وعدم المساواة يعني أن شرائح كبيرة من السكان تعيش في حالة فقر، وأنها مجرّدة من القدرة الكافية على التصدي للصدمات في حالة حدوثها، ويؤدي عدم المساواة في الاقتصاد، لا محالة، ‘لى عدم مساواة في السياسة، فتفقد الحكومات في قدرتها على تأمين نظم الحماية الاجتماعية التي تقي أفراد الطبقات السفلى من الصدمات الكبيرة، ونحن بحاجة إلى بدء التفكير في عدم المساواة، ليس فقط كقضية أخلاقية ، ولكن كقضية اقتصادية واجتماعية21.

بحيث أنه بين عامي 1990 –2010 ارتفع عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية بنسبة 11 %، ورغم تراجع عدم المساواة في الصحة والتعليم تبقى المعدلات مرتفعة لاسيما في بعض المناطق، وتسجل منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى أعلى معدلات لعدم المساواة في قطاع الصحة في حين تسجل منطقة جنوب آسيا أعلى مستويات لعدم المساواة في قطاع التعليم، ومشكلة عدم المساواة هي من العوامل التي تعيق التنمية البشرية، لاسيما لأنها تدل على عدم التكافؤ في الفرص، وتنعكس سلبا على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية إذا ما تجاوزت حدا معينا، وتضعف مشكلة عدم المساواة حسّ الهدف المشترك وتسهل سعي المجموعات النافذة إلى الريع، والجدير بالذكر أن السعي إلى الريع بهدف الحصول على حصة أكبر من الثروة الجماعية بدلا من زيادة حجمها الكلي يخل بتوزيع الموارد ويضعف الاقتصاد، ومشكلة عدم المساواة بين المجموعات ليست قضية عدالة فحسب، بل تؤثر أيضا على الرفاه وتهدد الاستقرار السياسي، فعندما يمارس التمييز ضد مجموعة محددة، لا توزع الموارد والسلطة على أساس الجدارة والموهبة، وهذا النوع من عدم المساواة بين المجموعات يغذي الشعور بالضلم وعدم الرضا22.

ومن أمثلة ذلك فإن هناك العديد من البلدان التي غرقت في الحرب الأهلية نتيجة النزاع بين الدولة المركزية والحركات الإنفصالية حول مطالب مناطق الجماعات العرقية المحظيّة مثل إيبو IBOO بيافرا في حين أم آخرون يتنازعون ويختلفون حول مصير المناطق التي يزيد فقرها أهاليها عن المتوسط الوطني (مثل البنغاليين الذين انفصلوا عن باكستان عام 1971ليكوّنوا بنغلاداش والإريتيريين الذين انفصلتا عن إيثيوبيا عام 231993، وكذلك انفصال جنوب السودان في 2011 بعد حرب أهلية دامت لعدّة سنوات ناهيك عن النزاعات بين الجماعات العرقية في معظم دول إفريقيا جنوب الصّحراء مثل رواندا والسنغال وجنوب إفريقيا وغيرها.

كما أنه بالمقارنة بين 1في المئة في مقابل 99 في المئة التي عقدها المحتجون في حركة احتلال وول ستريت Occupy Wall Stre لاقت صدى واسعا في الولايات المتحدة في حقبة شهدت تفاوتًا حادًا في الدخل

والثروة، وقد امتدت الاحتجاجات من شارع المال والبورصة المعروف بوول ستريت في مانهاتن في مدينة نيويورك الأميركية، إلى العديد من البلدان المتقدّمة والنامية، لتعبّر عن شواغل عالمية، ففي آسيا، وثّق تقرير صدر مؤخّرا عن بنك التنمية الآسيوي أن أربعة أخماس السكان عاشوا في بلدان شهد فيها التفاوت تنامًيا في العقدين الأخيرين. وفي روسيا، تسبّب برنامج الخصخصة الفاشل والفاسد في تفاوت شاسع في تسعينيات القرن الماضي – وليست الطُعم السيئة الصيت سوى تتويج للتفاوت هذا، وفي جنوب أفريقيا، لا يزال التفاوت في الدخل والثروة مرتفعا بعد مرور عقدين على سقوط نظام الفصل العنصري، وحدها أميركا اللاتينية شهدت انخفاضاً في التفاوت ضمن مسار إقليمي واسع، وهو اتجاه جدير بالتنويه كونه غير مألوف البتة– مقارنة بالاتجاهات السائدة في سائر أنحاء العالم ومقارنة بتاريخ أميركا اللاتينية نفسه المتسم بعمق التفاوت عمومًا. ويبدو أن صنّاع السياسات في أميركا اللاتينية ادركوا موقع مسألة التفاوت كأولوية في سياساتهم24.

بعدئذ، أتى الربيع العربي بالطبع؛والذي جاء نتاجا لتحرك الشارع العربي في شكل ثورات شعبية عاصفة وقوية ولم تشهد الساحة العربية مثيلا لها في الماضي القريب وفي عقود خلت، وكان المبتدأ من تونس ثم انتقلت إلى ميدان التحرير بمصر ومنها إلى ليبيا ثم إلى اليمن وسوريا في انتقال سريع عمل على اقتلاع الحكومات القائمة في أغلب هذه البلدان،25 ففي الخيال الشعبي وفي التعليقات الصحافية، ساهمت مسألة عدم المساواة في أبعادها المختلفة– التفاوت في الثروة والدخل، والبطالة والتفاوت في تحصيل التعليم والعمل- في توليد السخط العام والتحوّل السياسي الذي يفضي إليه. أمّا الدور الدقيق الذي يؤّديه التفاوت، فهو موضع جدال بالطبع في الأدبيات التحليلية الجديدة التي تتناول جذور الربيع العربي، وأًيا يكن دور التفاوت في اندلاع الربيع العربي26.

وبالإشارة إلى حالة الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي فإن تراجع سعر برميل النفط من30 دولارليصبح 10 دولارات عام 1986، الأمر الذي حد من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وكذلك السلع الأساسية بصورة كبيرة، مثل الدقيق والقهوة، وصاحب ذلك رواج السوق ألسوداء وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين أدت إلى خروجهم للاحتجاج في وقت كانت الدولة تتوسع في سياسة الانفتاح الاقتصادي بصورة زادت من سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بما عنى ذلك من مزيد من التراجع للدولة عن الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين، وهي وضعية أفادت منها بعض الطبقات بفضل علاقات الزبونية، والفساد في حين تضررت الطبقات الأخرى الأقل حظا27.

وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الحركات الاحتجاجية التي أخلت بالسلم الإجتماعي من بينها أحداث قسنطينة* في الشرق الجزائري، عام 1985 من مشادات عنيفة اعتقل على إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين، وأحداث مدينة سطيف عام 1986 ،ووهران عام 1982 ، كم أن الانفجارات المحلية شملت مدنا أخرى، مثل ورقلة وغرداية بالجنوب للتنديد بالمظالم الاجتماعية كالمحسوبية، واللامساواة وإما التعبير عن التذمر من مشاكل التموين والبطالة.

كما مثلت احتجاجات عام 1988 تجمعا فريدا لمن يمكن تسميتهم "بالمهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، إقتصادي ...) ولقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات

من القرن العشرين كل على حدة، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات بداية من خريجي الجامعات، والعاطلين عن العمل ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات اللبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الإنفتاح.28 والتي فسرها معظم المحللين إلى أن الأحداث كانت تعبيرا شعبيا عفويا عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بدليل أن المظاهرات لم تحمل مطالب سياسية واضحة وأن أحداث العنف مست كل الجهات السياسية والاقتصادية والادارية وحتى الأمنية، وقد عزاها الرئيس الراحل محمد بوضياف إلى المبالغة في تهميش الفئات الاجتماعية الواسعة وعدم إشراكها في رسم السياسة العامة وتردّي الأوضاع الاقتصادية، ويشاطره في هذا الاتجاه رأي الأستاذ علي الكنز الذي اعتبر انتفاضة 05 أكتوبر تعبير عن الوعي الجماعي للشعب الجزائري باعتبار أن الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي مسها بالدرجة الأولى التدهور الكبير للحياة الاجتماعية29، أما الأستاذ سعيد بوشعير فيرى أن الإضطرابات التي عرفتها الجزائر كانت وراءها أسباب عديدة منها سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة نتيجة انخفاظ أسعار البترول إلى جانب تدنّي القدرة الشرائية للمواطن وتجميد الأجور منذ أربع سنوات، وارتفاع أسعار المواد المختلفة بطريقة فوضوية.30

كما انطلقت حركات احتجاجية أخرى في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير 2011 مباشرة بعد انتهاء نهاية الأسبوع (الإثنين 3 كانون الثاني/يناير 2011، ودخول السنة الجديدة التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها الزيت والسكر وهما سلعتان واسعتا الإستهلاك في الجزائر، وبدأت الاحتجاجات في مدينة وهران بالغرب الجزائر لتمتد إلى مدن أخرى مثل تيبازة وبواسماعيل وفوكة، ولم تقتصر هذه الحركات على منطقتي الغرب والوسط فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقا نحو مدينة سكيكدة الطارف وسوق اهراس كما امتدت إلى الجنوب في مدينة ورقلة والجلفة والأغواط لتشمل بعد أيام كامل التراب الوطني31.

ومن خلال ما تم التطرق إليه من حالات من دول الجنوب أنه من خلال قيام الدولة في القضاء على التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين أفراد المجتمع إذ أن عدم تحقيق ذلك من شأنه أن يترتب عليه آثار نفسية واجتماعية وتبرز من خلالها صراعات طبقية من شانها أن تهدد عملية الاستقرار في المجتمع حيث تأخذ العديد من الأبعاد من خلال المظاهر التالية32:

1 – ضعف الإندماج ما بين الفئات الاجتماعية التي يضمنها المجتمع من خلال هيمنة بعض الفئات التي تستأثر بالقوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي مما يؤدي ذلك إلى نوع من الصراع الطبقي ينعكس سلبا على الاستقرار في المجتمع.

2 – انهيار النظم والقوانين الاجتماعية الرسمية واضطراب الترتيب الاجتماعي Social Stratification وحدوث التغير غير المستقر والذي يحدد المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد على أسس عوامل اقتصادية أو قرابية أو طائفية لا علاقة لها بشرط الكفاءة أو الجهد المبذول مما يبرز حالة من التمايز بين أفراد

المجتمع تؤدي إلى ظهور الصراعات والنزاعات بين أفراده حيث تهدد عملية التماسك الاجتماعي والولاء الوطني وتعرض حالة الاستقرار بصورة عامة إلى التصدع والتمزق.

3 - ضعف عملية الإبداع الذاتي والحافز للعمل والمسؤولية بين أفراد المجتمع من خلال مساواة الإنسان المبدع مع غير الذي لا يمتلك الموهبة والإبداع سواء في المكانة الاجتماعية أو الأجور أو الدخل إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم اندفاع الفرد الذاتي للعمل بالإضافة إلى هجرة الكفاءات العلمية خارج الوطن مما يضيع على المجتمع جهود علمية ووطنية من خلال إفراغ المجتمع من الكفاءات العلمية التي يمكن أن تقوم بدور هام ورئيسي في تطوير المجتمع وباء استقراره على أسس علمية صحيحة.

ونقرأ بعضا من المخاطر الأخرى في التقرير السابع من تقارير منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد في عام 2012 كالتالي33:

1 - حذر التقرير أن أحد أهم المخاطر التي تواجه العالم خلال العقد المقبل هو عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتهميش قطاعات عريضة من المجتمعات وأن ذلك يشكل خطرا استراتيجيا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

2 - ويشير التقرير إلى أن الفوارق الاجتماعية (الناجمة عن العدالة التوزيعية) ربما لا تشكل خطرا بحد ذاته وربما تكون حافزا للعمل لكن شحنتها المتفجرة هي الإقناع بفشل آليات المدونة الاجتماعية (سياسات إعادة التوزيع)، وهذا حال جميع الدول بغض النظر عن تصنيفها، (متقدمة، صاعدة أو فقيرة) كل لأسبابه المختلفة، ويقترح تعاونا دوليا لعلاج هذه خصوصا مع مخاطر تحولها إلى احتجاجات وعنف اجتماعي.

وباعتبار سوء توزيع الدخل من أهم اسباب استشراء الفقر، في العالم خصوصا في غياب سياسة جدية في التوزيع وإعادة التوزيع نضيف إلى مخاطر سوء التوزيع مخاطر استشراء الفقر، والمتمثلة في34:

3 - تفشي الأمراض الاجتماعية مثل الجريمة والتسول والتشرد وانحلال الأفراد .

4 - انحطاط المستوى التعليمي والثقافي: يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض للمساهمة في دخل الأسرة أو بسبب الظروف الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

5 - التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة.

6 - الانعكاسات السلبية علة وضع المرأة والأطفال.

نتائج و استنتاجات:

إن التوزيع المجحف للدخل والفقر المرتبط بهو من ثم غياب آليات مجتمعية وسياسات حكومية وسياسات حكومية فعّالة للحد منه ومحاربته من أهم مسببات غياب العدالة الاجتماعية والتي هي ركن أساسي من اركان السلم الإجتماعي ممّا يؤدي إلى نتائج سلبية على السّلم الإجتماعي تتمثل في استحالة العيش في موقف مجتمعي سليم وفي صراع طبقات والذي قد يتطوّر إلى أكثر من ذلك، ومن خلال ما سبق يتضح أنه من أجل إنفراج العلاقة بين التوزيع الدخل والوصول إلى السلم الاجتماعي تتوقف على توفر مجموعة من العناصر الأساسية التالية:

- تفعيل السياسات والآليات القانونية لمكافحة الفساد
- إشراك المواطنين في القرارات الإستراتيجية للدّولة وإرساء معايير الحكم الرّاشد من خلال الشفافية والعدالة التوزيعية.
- زيادة حجم الإنفاق الكلي.
- الإستفادة من التجارب العالمية مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الذّاتية لكل بلد خاصة منها تجارب كل من (الهند، الصين، روسيا،كوريا الجنوبية وتايوان) مع وجوب أن تقع في سلّم أولويات صانعي السياسة في دول الجنوب.
- الإستفادة من كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة من أجل بناء قاعدة إقتصادية متنوعة والخروج من دائرة التبعية.
- تشجيع مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية من أجل بناء مجتمع قائم على قيم العلم والعمل.

قائمة المراجع

1. الكتب

- الصفار حسن بن موسى ، **السلم الاجتماعي – مقوماته وحمايته**، (دار الساقي للنشر والتوزيع:بيروت، 2002).
- التنية سمير ، **الفقر والفساد في العالم العربي** ، (دار الساقي للنشر والتوزيع:بيروت، 2009).
- الشرجبي عادل مجاهد وآخرين، **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية**، (ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2012).
- إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999).
- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**،(دار الجامعة الجديدة للنشر:الإسكندرية،2000) .
- أسماء حسين محمد آدم، **دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته**، (جامعة الخرطوم: السودان، 2013) .
- برتران بادي ودومينيك فيدال، **عالم اللّامساواة – أوضاع العالم في 2014**، تر: نصير مروّة،(مؤسسة الفكر العربي للنشر والتوزيع:لبنان،2015).
- بهاري رابح وآخرون، **السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا**،(دليل عمل الحكومة الليبية وقادة المجتمعات : مبادرة التغيير السلمي والنقاش من أجل التغيير: ليبيا،2014).
- جابي عبد الناصر ، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر – كانون الثاني يناير2011–** ،(سلسلة تقييم حالة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة، فبراير 2011
- ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي – علاقات التفاعل والصّراع –** ، (مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان ، 2001).
- ستيفن د.تانسي ونايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، تر: محي الدين (حميدي، دار الفرقد للنشر والتوزيع: سوريا، 2016).
- تامر خرمة وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر،المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر سوريا، الأردن**،(مركز دراسات الوحدة العربي:لبنان، 2014).
- تقرير التنمية البشرية 2014 ، **المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر**، صادر عن برنامج المتحدة الإنمائي: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

2–الدوريات

بشارة عزمي ، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، **مجلة تبيّن** ، العدد5، ربيع:2013 .

- تتيات علي و بلعزوقي محمد ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون لونز، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد 28 (5)، 2014 .
- البشير عبد الكريم و سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الحادي عشر، 2013 .
- رافي كانبور، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي،تر:قسم الترجمة لذى المركز، **دراسة عمران: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**، العدد 5، 2013
- مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي والثورة الخلاّقة، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد الثالث، يناير 2013.

5.مذكرات التخرج:

- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، **أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008،
- إلهام نايت سعيدي، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2001-2002

3. المؤتمرات:

- البغدادي عبد السلام ابراهيم: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- ،مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني،كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديموقراطية، من (5-4 نيسان/ 2011 .

4.المواقع الإلكترونية

- Department for international development,the Politics of Poverty: Elites, Citizens and States, Findings from ten years of DFID-funded research on Governance and Fragile States 2001–2010, : Justice and Peace Commissioners, Masisi, DR Congo

الهوامش:

[1] ستيفن د.تانسي ونايجل جاكسون، **أساسيات علم السياسة**، تر: محي الدين حميدي، (دار الفرقد للنشر والتوزيع: سوريا،)2016،ص 93.

2 عزمي بشارة، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، **مجلة تبيّن** ، العدد5، ربيع:2013، ص6

[3] علي تتيات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون لونز، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، المجلد 28 (5)، 2014، ص 1238

4 إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999)، ص 191.

5 البشير عبد الكريم و سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الحادي عشر، 2013، ص 3 .

6 أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (دار الجامعة الجديدة للنشر:الإسكندرية،2000)،ص 91

7 ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي – علاقات التفاعل والصّراع –** ، (مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان ،2001) ص 306.

8 إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

9 حسن بن موسى الصفار، **السلم الاجتماعي – مقوماته وحمايته**، (دار الساقي للنشر والتوزيع:بيروت، 2002)، ص 24

10 أسماء حسين محمد آدم، **دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته**،(جامعة الخرطوم: السودان، 2013)، ص 2

11 عبد السلام ابراهيم البغدادي: التسامح والصفح- دراسة مقارنة في الفكر الاسلامي والغربي- **مؤتمر التعايش السلمي في العراق (الواقع والمستقبل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني**،كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، بالتعاون مع منظمة (نفار) لتنمية الثقافة الديموقراطية، من (5-4 نيسان/ 2011)، ص **19**

12 رابح بهاري وآخرون، **السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا**، دليل عمل الحكومة الليبية وقادة المجتمعات : مبادرة التغيير السلمي والنقاش من أجل التغيير: ليبيا،2014، ص 3

13 ثناء محمد فؤاد، رج سبق ذكره، ص 307

14 المرجع نفسه، ص 88

15 Department for international development,the Politics of Poverty: **Elites, Citizens and States, Findings from ten years of DFID-funded research on Governance and Fragile States 2001–2010,** : Justice and Peace Commissioners, Masisi, DR Congo P83

16ثناء فؤاد عبد الله ،**مرجع سابق الذكر**، ص 307

17 المرجع نفسه ص ص 309

18 عادل مجاهد الشرجي وآخرين، **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية**، (ط2، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان،2012)، ص438

19 المرجع نفسه، ص 438

20 سمير التنية، **الفقر والفساد في العالم العربي** ،(دار الساقي للنشر والتوزيع:بيروت، 2009)، ص 29

21 تقرير التنمية البشرية 2014 ، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر، صادر عن برنامج المتحدة الإنمائي: الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 83

22 المرجع نفسه، ص 21

23 برتران بادي ودومينيك فيدال، **عالم اللّامساواة – أوضاع العالم في 2014**، تر: نصير مروّة، (مؤسسة الفكر العربي للنشر والتوزيع:لبنان،2015)، ص 107

24 رافي كانبور، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي،تر:قسم الترجمة لدى المركز، **دراسة عمران: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**، العدد 5، 2013، ص1

25 مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي والثورة الخلاّقة، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد الثالث، يناير 2013، ص 289

26 رافي كانبور،مرجع سابق الذكر، ص ص 1-2

27 تامر خرمة وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي : مصر، الغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن**، (مركز دراسات الوحدة العربية:لبنان، 2014)، ص 318

* أحداث 1986 فكانت شرارتها الأولى في جامعة قسنطينة منتوري، بعد إضراب عادي للطلبة في الثامن من نوفمبر، تطوّر إلى عمليات تخريب مسّت وسط مدينة قسنطينة، طالت كل المرافق العمومية من دون استثناء واشتعلت النيران في السيارات، وشلت المدينة بالكامل، وأدت الأحداث إلى سقوط قتيلين من المحتجين، من بينهما سيّدة حامل خنقها الغاز المسيل للدموع، وتميّز الثامن من نوفمبر بغلق الجامعة وتبادل الطلبة رشق الحجارة مع رجال قمع المظاهرات، الذين بادلوهم بوابل من القنابل المسيلة للدموع، وقدّم التلفزيون الجزائري بعد يومين كاملين من الحادث أي بعد عودة الهدوء إلى مدينة قسنطينة، ثلاثة شبان قيل إنهم من المتابعين قضائيا، واعترفوا بأنهم أرادوا "الفوضى في البلاد" دون أن تقنع هذه الشهادات عامة الناس الذين وصفوها بالمفبركة.

28 تامر خرمة وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص319

29 محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، **أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 7

30 إلهام نايت سعيدي، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص 67

31 عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر – كانون الثاني يناير2011**- (سلسلة تقييم حالة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:الدوحة، فبراير 2011، ص ص 6-7

32 عادل ياسر ناصر، **أزمات ومرتكزات الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية**، تم التصفح من موقع:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94808 _2.pdf (13-03-2018/11:30)

33 إبراهيم خليل عليان، السلم **الأهلي والتوزيع العادل للدخل**،تم التصفح من موقع:

http://www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/ibrahimElaian/r3_ibrahimElaian.pdf (30-02-2018-20 :20

34 المرجع نفسه، ص ص 20-21 .